بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله بحسب تعلق ارادته اقول لا باعتبار ان العدل علة تامة للتخصيص وذلك البعض لانه لو كان كذلك لزم انتهاء العدل في ذلك البعض بل السبب في تخصصه العدل بحسب تعلق الارادة فلا يلزم من انتهاء العدلية عند حصول المراد قوله بل هو منفصل بزالة اقول اى ليس واخلا تحت نوعه حتى يكون امتيازه بامر عرضي فان امتياز الاشخاص بالعوارض قوله اراد ان يشير الى اشرف العلوم اقول اشار اولا الى اتمات مباحث هذا الفن اجمالا وثانيا الى شرفه بحسب اجزائه وثالثا الى تونيه المشتمل على الاشارة الى الابواب المقاصد ورابعا الى مرتبته ثم انتقل الى وصف الكتاب قوله كان ذلك العلم اقوله كانه تكرار لما تقدم بسبب طول الكلام اقول وباستار الجبروت اقول صفات الافعال وسائل الى معرفة صفات الذات فجعلها استارا لانها بسبها الامن حيث التوسط ولا يبعد ان يقال شبه الجبروت بالاستار في المنع عن الادراك قوله اى الوجود المطلق اقول لانه جعل الوجود المطلق من احوال موضوع هذا العلم الا اذا اخذ على وجه يكون عرضا ذاتيا له قوله المباحث الآتية اقول فان العلم بتلك المباحث متوقف على معرفة صحة الانظار المعيدة لها وفساد الانظار الدالة على نقايضها قوله واللواحق المادية التي لا تلزم تقييد للغواشي العرضية وانما قال واللواحق المادية تنبيها على ان العوارض المادية المقيضة للانقسام والتحيز هي المانعة من التعقل الذي هو الارتسام في النفس الناطقة الجوهرة الامر اللاحق للشئ اما ان يكون لازما وما ان يكون غير لازم والازم اما ان يكون لازما لماهية الشئ واما ان يكون لازما للوجود وما يكون لازما للماهية على قسمين لازم يلزم الماهية عن الماهية اى منشاء انتزاعه هو الماهية ولازم يلزم الماهية لاعن الماهية اى منشاء اللزوم غير الماهية قوله ويراد به التصديق التعبدي اقول ليكون بينه وبين التعقل عموم من وجه قوله اذا كان الحكم تعقلا قوله يلحقه الحكم اقول هذا انما يصح الوجه ان كان متصورا بالكنه كان الدور والتسلسل لازما لانا نقول انما يلزم الدور ان كان متصورا بوجه ما لزم التسلسل في تصورات الوجوه قوله وهو ان اللاحق اقول هو الاجدى بطلانا متوقف اقول اللاحق يكون موقوفا على المعلومات المكتسبة الغير المتناهية لان ذلك صح

وكل واحد من المعلومات المكتسبة الغير المتناهية انما يحصل بالفكر والفكر حركة والحركة لا يقع الا في زمان فيكون كل واحد من المعلومات المكتسبة الغير المتناسبة يقع في زمان والا لحق يكون موقوفا على انقضاء ازمنة غير متناهية وانقضاء ازمنة غير متناهية ممتنع لان الزمان من ابتداء وجود النفس متناه فان قيل انما يلزم ان يكون الزمان من ابتداء وجود النفس متناهيا اذا كانت حادثة وهو ممنوع فانه يجوز ان تكون النفس قديمة وتكون قد اصدا البدن متعلقا به بدن اخر وهلم جرا الى غير النهاية على سبيل التناسخ اجيب بانه قد ثبت بالبرهان حدوث النفس وبطلان التناسخ وهما من مسايل القاعدة وبيان امتناع كون الكلي كسبيا من المسايل الظاهرة فح يلزم بطلان الظاهر ما لحق الى قوله كما ذكر ان البديهي اقول ظاهر عبارة توهم ان المبادرة الى توهم النظر انما هو بيان البديهي ودون الكسبي مع ان الباعث انما كان توهمها كلها والذي حمله على تلك العبارات ما في المطالع من توهم النظر بعد البديهي وظن الشارح انه نقل ذلك لاقتضاء البديهي توهم مع انه ليس كذلك بل للماعوف والبديهي واخذ في توهم النظر ناسب ان يعقبه توهم النظر وبيان حقيقته بخلاف المصنف فانه عرف البديهي والكسبي ثم تعرض النظر فالاولى ان يقال في الشرح لما ذكر ان البديهي والكسبي كذا اجتماع اه قوله وهذا الحركة واقعة اقول الحركة في اربع مقولات مقولة الاين كالحركة الواقعة في المسافة المسيرة ومقولة الوضع كحركة الفلك في مكانه على الاستدارة ومقولة الكم كحركة النمو وهي ان يزداد مقدار الجسم في الطول والعرض والعمق ومقولة الكيف اما كيفية محسوسة كحركة الماء من البرودة الى السخونة واما كيفية النفسانية كحركة النفس في المعقولات وكحركتها من المطالب الى المبادي قوله والمرسوم اى موقفة مستلزمة اقول ايضا هو التوقف شامل الدليل الا ان يخص المعرفة بالتصور لكن المصنف استعملها سابقا بمعنى العلم قوله وله مدخل في المطلوب اقول هذا الكلام يقتضي اعتبار العرضي في الحد التام فيما اذا

الكبي ح

بديهي ح

الكسبي ح

الغير المتناهية ممتنع وبطلان التناسخ اجيب كما مر

قوله وبمتاز عن سائر المعرفات باضافته الخ

تصور المطلوب بامر عرضي ثم يحصل ذا نيابة باسرها وعرف بها فذلك التصور لا مدخل له في تصور المطلوب بل هو جزء من معرفه الذي هو الحد التام والظاهر ان التصور السابق على الطلب له مدخل بالذات في الطلب وفي المطلوب بالواسطة وليس ببعيد بذلك الاعتبار ما يطلب به معرفة معرفا كان او دليلا والا يغير فهما ترتيب بينه وبين غيره قوله قيل لو احتاج الموف الى لواحتاج مفهوم الموف الى معرف لاحتاج معرف الموف الى معرف لانه جزء لا يقال فيه اضافة الشئ الى نفسه لانا نقول الاعتبار مفهوم معرف الموف من حيث صفة لشئ مخصوص والة ملاحظة واصف الى مفهوم الموف من حيث هو ملحوظ بالذات ومطلق والمضاف بالحقيقة هو ذلك الشئ المخصوص والمضاف اليه هو مفهوم الموف فمفهوم معرف الموف يتوقف على مفهوم الموف على وجهين وعلى الاضافة قوله واذا عرفنا مطلق الموف يلزم الا الحاصل ان مفهوم معرف الموف مركب من جزئين احدهما مفهوم الموف وعرفنا ايضا مفهوم قولنا قول الخ وبينهما اضافة فمعرف بموفهما فمفهوم معرف الموف وعرضيا معلوما بالنة معا ملاحظتها الى موف اصح وفيه نظر لان موفة المتضايفين من حيث الذات لا يستلزم موفة الاضافة بل يقول لا يلزم من موفة مفهوم الموف موفة مفهوم من حيث هو موف ولو سلم لا يلزم من كون جزئية معلومين كون المجموع غير محتاج الى المعرف وقد اشار الشارح البهما فينقطع بانقطاع اعتبار العقل اقول لو صح ان يقول ان قولنا لتقيد تصور تصور الشئ له مفهوم وله صفة هو كونه موف الموف فاذا اردنا توقف الموف احتجنا الى ملاحظة هذا المفهوم وكونه صالحا لان يكون موفا للموف فهذا المفهوم اما بديهي او كسبي ينتهي الى البديهي لا يكون هناك تسلسل واما الوصف فهو ملحوظ بالذات ولا يمكن للعقل توقيفه بهذا الاعتبار ثم اذا لاحظه بالذات امكن توقيفه لمفهوم آخر هو توقيف موف لموف الموف فهناك ايضا مفهوم وصفة عارضة له هي كونه موفا للمعرف على تباكي ما سبق ولا يمكن للعقل اعتبار

هذه الاوصاف بالذات وانما فينقطع التسلسل قطعا قوله وباعتبار عارض من عوارضه اخص منه فان مفهوم قولنا قول يقبل الصدق لذاته من حيث هو هو مساو لمفهوم الموف واذا اعتبر معه كونه موف الموف صار اخص منه لانه يقيد والموف مطلق والتحقيق ان ذات هذا المفهوم مساو لمفهوم الموف وصفته اعني مفهوم موف المعرف اخص منه ولا استحالة في ذلك قوله يجب ان يكون اجلى اقول اي بالنسبة الى السامع وانما قلنا هذا لان الشئ قد يكون اجلى بالنسبة الى قوم يجب علمهم وصفتهم قوله فان الفرد مساو للذوج في الجلاء اقول هذا مذهب جمع منهم الشهرستاني من ان التقابل بين الزوج والفرد بالتضاد واما يجب التحقيق فبينهما يتقابل العدم والملكة ملكة توقيفا بالاخفى قوله لان شروط الاجزاء ومعاندة اقل اقول هذا يجب الوجود في الخارج مسلم واما يجب الذهن فممنوع اذ الكلي العام ذاتيا للخاص ويكون الخاص متصورا بالكنه قوله لان بدونه قد يكون كذلك اقول الا اني اذا كان كذلك كان ابا عن هذه الحيثية فلا يكون اندراجه في احد مبطلا لاطراده فالحق ان قال الاب له حيثيات متعددة بكونه انسانا وجوهرا وجسما الى غير ذلك وكونه ابا انما هو من الحيثية المذكورة واطراد توقيفه بهذا الاعتبار فلو لم يكن السبب كان التوقيف صادقا عليه من الحيثيات الاخر التي ليس هو معرفا باعتبارها فلا يكون مطردا قوله فلا يكفي بعناك حاجة الى التكرار اقول فالتكرار لحاجي ما نشاء من السوال والفروض ما نشاء من المفهوم نفسه قوله اما ان يكون الموف جميع اجزاء الموف وهذا الحد التام اقول في جعل الحد التام داخلا في الحد عود نظر مشهور وقد يؤول واعلم ان قوله والاول

المعرف اقول اما ان يكون جميع الاجزاء اه تنافيه هذا اذ القسم الاول اما ان يكون الموف والخارج من الشئ لا يكون جميع اجزائه فان قلت المراد من جميع الاجزاء الحادية كالجنس والفصل القريبين وهما داخلان في الماهية قلت الحد التام لا يحصل بالاجزاء الحادية فقط والا لكان قولنا في توقيف الانسان ناطق حيوان قولا تاما وليس كذلك بل لا بد من دخول الخارج الذي هو الجزء الاخير وقولنا في توقيف الاب

ولا يكون كذلك بالنسبة الى الاخرين كما في توقيف الجزء انه جوهر مركب من الهيولى والصورة فان الموف اجلى عند الحكيم واخفى عند غيره الخ

بان المقصود

واخلا في الموف الخ

الشئ بجميع اجزائه لتوقف الشئ بنفسه وهو محال اقول لان جميع الاجزاء ان امكن
فاما ان تكون داخلة فيه او خارجة عنه وكلاهما باطل اما الاول فلان الداخل في
الشئ ما يتركب الشئ منه ومن غيره فلا يكون جميع الاجزاء جميعها بل بعضها واما الثاني
فظاهر قال واذا كان جميع الاجزاء للشئ معلوما بدون تعريف ذلك الجزء الشئ
منها قوله لانا نقول تصور المركب فان المركبات كلها في ثبوتها محتاج الى جميع
الاجزاء وفي انتفائها يكفي جزء واحد قوله فيجوز ان يكون جميع الاجزاء معلومة
وما يقال من ان المعرف موجد للمعرف وموجد كل موجد الا اجزائه فلان موجد
السرير ليس بموجد للخشب قوله لا يتبقى تقدم الكل من حيث هو كل والا يلزم
تقدم جميع الاجزاء قال فلا يصح التعريف بجميع الاجزاء لما تقدم من الدليل قلت بو
رود المنع عليه قوله لم تعتد التحديد معرفة المحدود اي بالكنه اذ لا تحصل منه الا
معرفة جميع الاجزاء العادية وصوره قوله فان قيل وجودات الاجزاء وجودات
متعددة اقول اذا كانت معلومة متوفرة موجودة الكل واحد منها بوجه على
حدة فاذا استحضرت وجمعت وقطع النظر عن الالتفات الى كل واحد
على حياله وصار الملاحظة الملتفت اليه هو المجموع من حيث هو وهناك
تصور اجمالي متعلق به فاما ان يقال اجمال تلك التصورات المتعلقة بالتفاصيل
صار سببا لوجود هذا التصور الاجمالي الحادث بعد فيكون اعتباريا
بالذات واما ان يقال هذا التصور الاجمالي هو بعينه تلك التصورات المجتمعة
على وجه انقطع الالتفات الى خصوصيات الاجزاء وصار الالتفات
الى الكل من حيث هو كل فالمغايرة بالاعتبار اعني التفصيل والاجمال ولعل
هذا هو سبب الحق الذي ترتب عليها تصور آخر مغاير لها بالذات
فتأمل قوله بوجود واحد اقول اي في الخارج ان كانت الماهية منسوبة اليه
فالتصورات متغايرة اي بالاعتبار قوله عما يستغني عن التوقيف اقول بل
جاز ان يكون متصورا ولا يكون ملتفتا اليه لحظا بالبال ويكون
المستلزم لتصور الموقوف هو اخطار الحاصل بالحركة في المعقولات من
المطالب الى المبادي المؤدية اليها قوله فلا يلزم تحصيل الحاصل ولا طلب

المجهول

عا جميع الاجزاء ح

السابع المعارف ح

محققة او معقدة
او في الذهني باعتبار آخر ان
كانت منسوبة اليه
ح

الجهول اقول فيتدفع ما يقال من ان الوجه المعلوم لا يستحصل لكونه حاصلا او
الوجه المجهول لا يطلب لكونه مجهولا لكن هذا الجواب يقتضي ان يكون هناك
ثلثة اشياء المطلوب والوجهان والحق ان يقال المطلوب هو الوجه المجهول
وليس مجهولا مطلقا حتى يمتنع توجه النفس اليه فانه معلوم ببعض اعتباراته وهو
الوجه المعلوم وهذا هو المذكور في المتن لا ما ذكره الشارح قوله وحد الغير
اقول ان لم يكن الغير بديهيا التصور قوله والمركب الذي لا يتركب عنه غيره
يحد اقول ان لم يكن بديهيا قوله لان المدلول العدمي وجود في الذهن اقول
هذا مسلم لكن لا يجدي بطائل فان العلم بالدليل يلزم منه وجود المدلول
في الذهن سواء كان وجوديا او عدميا لا العلم بوجوده فيه قوله فالمستدل
به اما ان يكون كليا اقول اندراج جميع اقسام القياسي الاستثنائي و
الاقتراني المتصل والمنفصل فما ذكره غير ظاهر قوله وبعضها بالعرضيات كتبا
الرسم التام اقول بيان الرسمين ليس بما هو عرضي بالقياس الهما بل بما
بالقياس الى ماهية المرسوم فالظاهر ان نسبة احدهما الى الاخر كنسبة
احد الجزئين الى الاخر بل الاولى ان يقال الاختلاف بين اقسام الحد كالاختلاف
بين الانواع والاختلاف بين اقسام القياسي كالاختلاف بين الاصناف
واما اقسام المعرف فقد اجمع فيها ما بنبه الاختلافي قوله والثالث
اللزوم بواسطة مقدمة في حق المذكور اقول هذا القول بالنسبة الى
اللازم المذكور ليس بقياس واما اذا قيس الى قولنا ليس بواجب
بجوهر كان قياسا من الشكل الثاني وسنذكر في توقيف امر بيانا سبب
طرق الخط اعني موضوع النتيجة قوله اشتراك المحللات والمنفقات المراد بالـ
المحللات والمنفقات ههنا طرفا الخط وهو الاصغر والاكبر قوله كلية الكبرى
هذا الشرط بحسب الكمية اي الكلية والجزئية وكيفية اي الايجاب والسلب
اقول هي المركبة من الصغرى السالبة الجزئية فهذه القرينة اعني المركبة من
الصغرى هي السالبة الجزئية والكبرى الموجبة الجزئية اعني من كل واحدة
من الثانية والثالثة قوله ويبين برهانا اي عند الحكم قوله ودليلا بالمعنى

للحدين ح

الشكل

وكتب على الالف بخط ما لا تنسب بجهول
لعدم نسبته بالفعل ولم يكن معلوما بالفعل لعدم الالتفات
طرفا الخط سببا بعلم النسبة لم يعلم الفعل من الجهل التنبيه ح

كيف واى توقف لورد معاك كاف فى افادة التصور منا وعن تلك الاحساسات كما
لاخى على من تامل وانصف بواسطتها فى الحادة الحافى مادة النار وقوله واحيانا يختفى
بتوقيف المخلقات اما هذا اذا اثرت الحرارة فى الجسم المركب من الاجسام المختلفة لطافة
وكثافة وربما اثرت فى الجسم البسيط كالماء حاولت توقيف العمالات وقمع المخلقات
والاصح ان الحرارة العرضية للحرارة النارية اعنى لاسم لان الحرارة النارية انما تقدم
الجسم اذا لم يكسر سورتها بالاستحالة والغالب ان الحرارة العرضية مع حرارة اخرى
هى الاطباء فالواكثفات متنوعة جزافيها ويكسر سورتها وتسوقه حالة متوسطة مشابهة واما
الفلاسفة فذهبوا الى انحلاج كيفيات البسيطة وحصور كيفية واحدة متوسطة متشابهة فليس
سوى الحرمن الاجسام المركبة وحالة نارية بالقوة واى مخالفة للنارية فى الجوهر كما ذكر
قوله كحرارة الشمس مغايرة فان حرارة الشمس نورية على الاعم بخلاف حرارة النار قوله ومنع بان
البرودة اى ابطل هذا القول على العلة الحارية على اطلاقه فى الجسم من الاجسام ما هو وطب الجوهر كالماء
فان صورته النوعية تقتضى كيفية الرطوبة فى مادية وهو الذى روى على ظاهره وذكر الجوهر
والتصق به او تقدم جوهره ايضا لم يتوقع لبنا ورد كذا بخط الحوماني ح بيبس بلة وسمعه وهو الذى
تقدم فى اعماقه وهو بخوماني واقى لبن والرطوبة يطلق على العلة الحارية على اسطوح الاجسام
ومن هذا المعنى جوهر ويطلق على تلك الكيفية الثانية بجوهر الماء والكلام فيها بمعنى الكيفية
لا بمعنى العلة اللهم الا ان يطلق العلة على تلك الكيفية ولا نفرق الالتفاط الا ان واتبعوا
على الماء رطب ولا شك انه يسهل التصاقه وانفصاله عن الاجسام وانه يسهل تشكله
باشكال مختلفة وتركيبها فهم من قال رطوبته عبارة عن كيفية تعطى سهولة الالتصاق
والانفصال ملائمة الهواء رطب من الماء قوله لانه لو كانت الرطوبة اى هذا
السؤال العام يتوجه اذا فسرت الرطوبة بالكيفية المقتضية لالتصاق حتى يلزم ان ما كان التصق
واشد التصاقا كان رطب اما اذا فسرت بالكيفية المقتضية لسهولة قوله الالتصاق يلزم
ان ما كان اسهل التصقا كان ارطب والعسل ليس اسهل التصقا من الماء بل هو
اشد واكثر منه والزوق ظاهر كيفسان العمالتان اه الانفعال فى ما يتلى الكيفيتان
الطاهرتان المنفعل كما ان العلة فى الحرارة والبرودة انها من الانفعال وان كانت فاعلة
وسمعه يحدث منها الزاج قوله يسمى المتكلمون الحمو والنقل اعراضا والحكماء يسمى

هذا
لها مثلا طبعا فعلى لا تكون المثل الطبيعى لا يوجد فيه مثل طبيعى اخر فى المثل بعض المدافعة اذ
لا استحالة ان تكون فيه بعض قوى بحيث لو كان هو خارجا عنه حركة اليه وينتفى عنها وذلك لانتفاء
شرط هو كونه خارجا عن مقام الطبيعى فلا يلزم هرب ولا طلب بخلاف المدافعة فانها اما هرب واما
طلب سواء ترتب عليها حركة اولا اللهم الا ان يقال لا نعنى بما يوجب المدافعة الا ما يكون مبدأ
لها هربا بحيث يمسه محلها عنه فيتم الاستدلال فى المقاومة اعنى امتناع المثل فى الجسم حال كونه فى
حيزه الطبيعى سواء سمى مدافعة وعاقبها ويلزم ايضا امتناع اجتماع مثلين الى تهيأ على
المعترض بما اشار اليه الشارح بقوله بعد قول وقد تكون طبعا بان لم يكن مسماة المثل
ان مسمى المدافعة كارة النفس بازائها ان الطبيعة مبدأ وهذا ظاهر لان المدافعة محسوسة
فلا بد من مبدأ هو النفس او الطبيعة فان فسر بما يوجب المدافعة فتكون النفس او الطبيعة مبدأ
لشئ يقتضى المدافعة ووجود هذا المتوسط فيه خفاء واما الجمهور القسرى فالظاهر ان العاصر فيه
سر الطبيعة وجعلها بحيث توجب المدافعة المخصوصة لانها تعصها ابتدا لبقائها مع انعدام القاسر
وهذا الى حيث المثل اعلم انهم يستدلون بهذا على وجود المثل بالمعنى الذى هو علة المدافعة
فيقولون ان الحجر الكبير والصغير المرسلين الى عمق بقوة واحدة يختلفان سرعة وبطوا والا لاندفع
من عاين ممانع كسلف حالة قوة وضعفا ولا مانع يتصور هناك الا المدافعة هو الطبيعة اى
خلاف تلك الجهة واما نقيضها الكن وجود المدافعة الى خلاف تلك الجهة مع الحركة فيها معين وجود
المقتضى وهو الخط ويتوجه عليه ان المدافعة هو الطبيعة ملاحاجة الى امر متوسط بينهما وبين المدافعة
على ان حصر المعاوق فى المدافعة هو الطبيعة وما هو كالهما ممنوع فجاز ان تكون معنى السكون
معاوقا قوله والمدار بعد العلة الثانية اه فى سر المثل بهذا الوجه عليه ما ذكر ومنى جواز ان الجاب
المدار للمدافعة مشروطا شرط يختلف عنه اصلا ما يتوجه عليه وكذا بعد قوله واما اذا كانت حركة الجسم
الكبير اه هو الجواب عن الاستدلال على الاجتماع والوجود ايضا ان صحنا فى الحاسبة قوله
اولا وبالذات وهى اللون والضوء اه جعل اللون سرا اولا وبالذات اما هو بالمعنى الذى سبق عنه
فلا سائل كونه مشروطا بانصار الضوء الان العقلاء بديهة عقولهم يدركون التفرقة وذلك يتوقف
على ادراكهما وما يتوقف عليه البديهى او لا يكون بديهيا وهو ان المقصود تصور الحقيقة
المعرفة على ادراكهما وما يتوقف لا يتوقف على ذلك بل على التصور بوجه ما وهكذا حال
الاستقراء والحق ما تقدم من ان الاحساس بالجزئيات كاف فى ادراك ماهيات المحسوسات

واقوى فى دلك مما يدل على ان يذكر ما فى التعريفات عند المتاخرين المصنف قوله الى ان ينتهى
الحدة غاية الصعاء، فان كون العذر بحيث بعد الاستقصاء لا يمكن يطلع الحداد اسمع فى ما طلع به العلى
وصفى غايه البيضه حتى صار كانه الدهن ضم خلط هذان الماء، ان صعد الحد الشعاف من الحداد و
اسمع وتغيض فى غايه البياض كالملى الذائب ثم كف قوله فالحق ان اختلاف الالوان مهدا
كلام منسوب الى ان السبع مخالفة بحقيقة اللون الحاصل الاصحاب ان الحال سعاوت بسبب
اصلاف الضوء، بشل وضعها لكن يحتمل ان يكون اللون واحدا فى جميع الحالات مختلف مراتب
اضلاءه وانكشاءه على الكثرة على مراتب الضوء فلا يحدث من ذكر ما ذكرت اللهم الا ان يحمل اختلاف
حقايق الالوان ايضا معلوما بالحدس قوله تديد بعد شديد، اى كانت حرفة من الناس من توقع
فى السواد الشديد اجتماع سوادين بخلاف اجتماع المثلين وفى السواد الضعيف اجتماع سواد
وبياض فى محل مولد الكثير سواد مشكوك فيه محكم بعدمه فيما نحن فيه اذ ليس هناك ارادة ولا تسر
الكثرة سم الحاكمة فى العيان مسامحة شاسعة من طريق عبارة الحق على خلاف ما يريد بعضهم ان
سر الضاك مصدر المجهول وى الكثرة مستوية فى وضعه مصدرا للمعلوم بعد العلم بحاكمه لان الضوء
لا يكون سائر الاسعال الحسى بعض مدركاته تضعف ادراكه لما مر وجه على صعب ولكن حتى اذا
قوى الاستعمال بالتوسط اسبع الاصابى لما رواه الايدى ان الدماغ طلما كان كونه
اسد كان سبب مماكمة اقوى وبمكنة الحال فى تفاوت العلم على هذا القياس يلزم ان
كون الضوء جسما محسوسا سببه المماكمة على تفاوت مسافته اللهم الا ان يقال ان الضوء لا يمنع
بعد الشفاء ملا يكون سائرا قوله منها هو اعم الضوء، اما ذكى فى اما مسعاه من مفى والثانى اما
اعم راه قوله ه يوتر الدلطراء الظرف ان مدير الداخل يمكد الوكس الهواء بالضوء الدجب ان يحس
بالهواء مصمما لما يحس بالجدار حال يكتسبه والعلم بالحال يمكدا العدم وهو بيطل ما ذكره
من ان الظرف ضوء يحصل فى الجسم من مقابلة الهواء المكتسب بالضوء وتقدير الجواب ان الهواء
له لون صعف وضوء صعيف فلدلك لم يحس به خلاف الجدار فان لونه ليس بضعيف
وضوءه الحاصل فى مقابلة الشمس قوى وهو عرف كيفيات اله عبان الراسى فى الحروف
هيئة عارضة للصدر مع الاعن صوت آخر مثله فى الحد والفعل طبراقى السمع قوله عن بعض
آخر شاركه فى الحد والفعل بهذا سواء ادعى ان لكان عبارة التى تعين ان التميز فى الحد والصحة
صدان اريد من الواحد الذات والنفس بالصوت واما الكلية والثناء للاستداد وهو هوم فيه يدرك فيما سواه فى الصوت الواضح هو اما الطول والقصر والعدل و

بها كونه بحيث ما لمدد به كانت موهومة والحد والنعت وان كان مسموعا لكن لا يسمع باعدها
صوت على آخر شاركه فيه فلا نهاية فى الكيفيات الاعراض فلا حاجة الى الاحتراز لعدم الاندراج فى الكيفيات
لانا نقول المراد بالكيفية ههنا الهيئة كما اشار اليه الشارح قوله لان الكيفية تعقلها وذكر ان
الالفاظ مركبة من الحروف على ما هو المشهور وعلوم يكن الحرف عبارة عن الصوت المتكيف
بالكيفية المخصوصة ثم يكن الالفاظ اصواتا اذ يصدق صوت الرجل وصات بعض
والى مصدقه ضمنت واصمت بمعنى والصحيح على صيغة الفاعل بمعنى الحاء الصامته ويسمى بالصوامت
ايضا قوله الهواء بفتح اوله وذكر لا يدرى الصوات ستة باسقاط اربعة الهواء من
الخارج من الحلق والالات الصماعية قال الامام الدوران لا يعتبر ان ظن عليه الهواء من
الدابر والمسئلة علمية على ان الدوران عموع فان الهواء، اذا اعوج بالدم يحصل معها
صوت وما ذكر يتوهم لا يدل الا على عدم الصوت فى بعض صور عدم التموج فلا دوران بلا
وجود ولا عدما شرح الملخص بل انما يحدث الصوت فى الساعة بعد ان التموج اذا
الى الهواء الذى فى الصماخ يحصل كيفية الصوت فى ذلك الهواء، فيدركه الساعة واما الهواء
المتموج خارج الصماخ فلا يوصف الصوت قوله المبحث الخامس فى تعين الطعوم ثم ذكره
على انحصار الطعوم العرفى فى جمل السعة ولما يوجب علته الطعم مصلاحا عند بعضهم
على ان الاصلاف العبوضية والعضى انما هو بالشل فى الصوف فان العارض بعض ظاهر
اللسان قوله والعضى بعض طامة وباطنة فلو عدل الاسود والاصفر لوجب ان
تعتى موذات الطعوم الى ما لا يحصر فى عدد مخصوص وارتضى ايضا بان الدبس جعل
فى موضع من العانون فاعل الحموضة البرودة كما هو المشهور وجه فى بعض دون بعض بان الرطوبات
باستعداد الحرارة الوسط عليها فلزم ان يكون الحرارة فاعلة للحموضة والحراب ان
الحرارة العرضية باستعدادها على الرطوبات تحلل عليها الاجزاء اللطيفة الحامضة وتستولى عليها
البرودة وتحفظها فالفاعل هو البرودة فلا ينافى ما قلناه فيما سلف قوله اعنى ما يطعم
فى حاله العفو الامن جهة المواجهة وجهة المخالطة اعنى من جهة الاضافة الى محالها كرائحة المسك
مثلا قوله ان تكن لنوع ما حراع فان كل نوع من الحيوانات له مزاج خاص هو اصلح الاوجه
بالقياس اليه فى صدور افعاله عنه وخواصه قوله واستدل الحكيم وكذا الدبس هذا الاستدلال

وفيه على ذلك
ان تصور يدرى
التموج وتعناه
الادراك على ان
البديهى ما ذكر ان
ضربى قوله وصدق
الجمعة الاخرى فالباخ
الجمعة الاولى اليوم الاثنين
على
ثمام طلوع الشمس
ثم وتوفق على انصام
مجموع الاجزاء الواقعة
الجمعة الواقعة فيما بين
فى المتانين ان قوله فان

نهاية المخطوطة